هل العربية متحيزة ضد المرأة

للأستاذ الدكتور **حسين محمد نصار**

كلية الآداب . جامعة القاهرة

رُميت العربية في سنوات الانحدار العربي الأخيرة بتهم متعددة، ولكن أدعاها إلى الدهشة، وأبعدها عن الصواب، وصفها باللغة الذكورية، والمعنى المراد من هذا الوصف أنها متحيزة ضد المرأة، ويستدل الرماة بتمييزها بين المذكر والمؤنث.

حقًا فرقت العربية بينهما، ولكن هل اقتصرت على ذلك وحده ؟

لقد فرقت بين المفرد والمثنى والجمع، وبين جمع القلة والكثرة، وبين المفرد الخالص والمفرد الدال على المثنى مثل شفع، وزوج التي تدل على الرجل والمرأة دون تفرقة أصلا، وبين ما يدل بصيغه على الجموع (الجمع الحق) وما يؤدي دلالة الجمع وإن كانت صيغته غير صيغ الجمع (اسم الجمع)، ولم يدع أحد العلماء أن في ذلك تحيزًا للمفرد أو المثنى أو الجمع على اللفظين الآخرين.

وفرقت العربية بين المتماثلات إذا اختلفت مواطنها. روى الثعالبي عن ابن قتيبة : " ولد كل سبع جَرْو، ولد كل طائر فرخ، ولد كل وحشية طفل "، وقال في فصل أصوات الطيور: " العِرار للظَّليم، الزمار للنعامة، الصَّرْصرة للبازي، الغقغقة للصقر، الصَّفير للنَّسْر، الهَديل والهدير للحمام، السَّجْع للقُمْريّ، العَنْدلة للعندليب.

وما أكثر ما كتبه اللغويون في هذا الشأن، وسموه كثيرًا بالفروق، إما في كتب مستقلة، أو في فصول من كتب عامة. ولم يدَّعِ أحد من العلماء أن في ذلك تحيزًا لهذا الطفل أو هذا الصوت أو ذاك.

حقًا ميزت العربية بين المذكر والمؤنث، ولكن هل انفردت العربية بهذا التمييز ؟ يقول أ.د. رمضان عبدالتواب : " تدل مقارنة اللغات السامية مثلاً على أن الساميين القدامى كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة لا بعلامة معينة، بل بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث، ففي اللغة العربية حمار للمذكر، في مقابل أتان لأنثى الحمار، وحصان للمذكر في مقابل فرس لأنثى الحصان ".

وفي اللغة العبرية ayil " كبش " في مقابل rahel " نعجة . رخل " لأنثى الكبش، وفي اللغة السريانية gadya " جدي " في مقابل ezza " عنز " وهما في الآشورية gadu " جدي".

ومثل ذلك يلاحظ في اللغات الهندوأوربية كذلك، ففي الإنجليزية مثلا son " ابن " في مقابل daughter " ابنة، أو في الألمانية Bruder " أخ " في مقابل Schwester " أخت " وهكذا.

وإذن فالعربية في هذه التفرقة هي واللغات الهندوأوربية سواء، وهي لغات الأمم التي تمثل أقصى مستوى للتحضر في عصرنا.

تعريف المؤنث والمذكر :

قال المبرد : ليس يدرك المؤنث والمذكر إلا سماعا عن العرب، كما أنك لا تعلم ما يُراد به من المسميات إلا بالسماع. وقال ابن التستري بأنه ليس يجرى أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعى بعض الناس.

والحق أن المؤنث الذي يتردد كثيرًا في الاستعمال اللغوي مصطلح واحد، ولكنه ذو أنواع متعددة، لكل منها اسمه، وقد أورد عباس حسن أشمل قائمة بهذه الأنواع وأحكامها، وهي :

1- **المؤنث الحقيقي** : وهو الذي يلد ويتناسل، ولو كان تناسله عن طريق البيض والتفريخ.
2- **المؤنث المجازي** : وهو الذي لا يلد ولا يتناسل سواء أكان لفظه مختومًا بعلامة تأنيث ظاهرة كورقة وسفينة ... أم مقدرة مثل دار وشمس.
3- **المؤنث اللفظي فقط** : وهو الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث مع أن مدلوله مذكر، نحو أسامة.
4- **المؤنث المعنوي فقط** : وهو ما كان مدلوله مؤنثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا، ولفظه خاليًا من علامة تأنيث ظاهرة، فيشمل المؤنث الحقيقي والمجازي الخاليين من علامة تأنيث ظاهرة مثل زينب وعين.
5- **المؤنث اللفظي المعنوي** : وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ومدلوله مؤنثًا مثل فاطمة.
6- **المؤنث التأويلي** : وهو ما كانت صيغته مذكرة في أصلها، ولكن يراد . بسبب بلاغي . تأويلها بكلمة مؤنثة تؤدي معناها، مثل قول العرب : أتتني كتاب أسرّبها، يريدون رسالة.
7- **المؤنث الحكمي** : وهو ما كانت صيغته مذكرة، ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث بسبب الإضافة كقوله تعالى : [وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ] فكلمة " كل " مذكرة في أصلها، ولكنها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه.

أظن أن هذا الاستقصاء يعطيني الحق أن أقول إن صلة المرأة بالتأنيث اللغوي صلة جزئية جدًّا، وأن صلة أنواع التأنيث بعلامات التأنيث غير محتمة.

علامات التأنيث :

ومن أهم ما يستند إليه أصحاب ذكورة العربية، ضرورة دخول زيادات على الكلمة لتفرق بين المذكر والمؤنث، وسموها " علامات التأنيث " قال المفضل بن سلمة : " اعلم أن الفرق بين

المذكر والمؤنث ثلاث علامات تكون في المؤنث، منها الهاء نحو فلان وفلانة، وقائم وقائمة؛ والمَدة الزائدة التي تكون في الحمراء والضراء وما أشبه ذلك؛ والياء التي تكون في حُبْلى وسَكْرى. ولكن ابن الأنباري ارتفع بها كثيرًا.

وعلى الرغم من كل ذلك، تستحق هذه العلامات وقفة ذات طول، ولنتناولها مرتبة على حروف الهجاء.

فأما الألف المقصورة فلا تخلص هذه الألف للتأنيث، إذ ترد أحيانًا لإلحاق الصيغة التي هي فيها بصيغة أخرى أكثر منها حروفًا، مثل مِعْزى التي ألحقوها بِهجْرَع (أي طويل)، وأَرْطَى وعَلْقَى الملحقتين بجعفر.

وأما الألف الممدودة فتزاد على الأصل المجرد للتأنيث، كما في الألوان والصفات.

ومع ذلك لا تخلص الألف الممدودة للتأنيث، فقد تكون أصلية من المجرد كما في قَضاء، ودُعاء، وكساء، فأصلها قَضاى من قضى، ودعاى من دعا يدعو، وكساء من كسى.

وتكون مزيدة للإلحاق، كما في عِلْباء، وحرْباء، أبدلت الهمزة فيهما من ياء الإلحاق، فالأصل فيهما علباي وحرباي، ملحقتين بشِمْلال.

وقد تطلق على المذكر مثل رجل عياياء وطباقاء، وبراكاء للشديد القتال، وأُسراء وفقهاء.

ونقف أمام التاء أو الهاء التي تعد أشهر علامات التأنيث وأكثرها دورانًا، هل هي خالصة التأنيث ؟

1- الزائدة : نفتتح التنقيب بقول الفراء : التاء التي في ربت وثمت تشبه التأنيث وليست بتأنيث حقيقي، وقول أبى عبيد القاسم بن سلام : العرب تزيد التاء مع الحين والآن والأوان ... واختلفت السبل بالعلماء أمام قوله تعالى : [وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ] فكان الخليل وسيبويه والأخفش وأبو عبيدة والكسائي والفراء والمازني، والسجستاني والجرمي، وأحمد بن يحيى (ثعلب)، ومحمد بن يزيد (المبرد) يقولون : التاء في (ولات) منقطعة من حاء (حين)، وكان أبو عبيد يقول : التاء متصلة بحاء (حين).

2- النسبة : ذكر المبرد تاء تلحق الجمع، يراد بها النسب، مثل الأشاعثة والمهالبة والمناذرة، أي بني الأشعث...

3- العجمة المعربة : ذكرها المبرد، ومثل لها بالجَوارية والبرابرة، وقال : " فهذا خاصة قد اجتمع فيه النسب والعجمة، وأنت في حذف الهاء من هذا والذي قبله بالخيار " وسماها عباس حسن تاء التعريب.

4- العوض عن ياء : ذكرها المبرد، ومثل لها بجَحاجحة وزنادقة، فهي عوض عن ياء جحاجيح وزناديق، لا تجتمعان إلا أن يضطر شاعر، وذكر أ.د. رمضان عبدالتواب عن الأشموني أن العوض قد يكون عن فاء الكلمة مثل عدة ووعد، أو عن عينها مثل إقامة وإقوام،

أو عن لامها مثل سنة، أو عن صيغة تفعيل مثل تزكية وتنمية.

5- تاء التمييز : وذكر المبرد هذه التاء دون أن يعطيها اسما، واكتفى بالتصريح بأنها تفرق بين ما يدل على الجمع وعلى الواحدة مثل تمر وتمرة، وبقر وبقرة.

وسماها الأشموني تاء تمييز الواحد من الجنس، وعباس حسن فصل الواحد من جنسه أو فصل الجنس الجامد من واحده.

6- تاء المبالغة : وذكر المبرد أيضًا هذه التاء دون أن يسميها، مكتفيًا بأنها تدخل في النعوت، ومثل لها بقولهم : عَلاَّمة، ونَسّابة.

وسماها الفراء تاء المبالغة، ذاكرا أن العرب قد تدخلها في وصف المذكر على وجهين: أحدهما المدح والآخر الذم، فيوجهون المدح إلى الداهية، والذم إلى البهيمة، ويراد بها المبالغة.

7- تاء تكثير حروف الكلمة : ذكرها الأشموني ومثل لها بقرية وبلدة.

8- تأكيد المبالغة : ذكرها الأشموني، وعلل عباس حسن ذلك بأن نَسَّاب صيغة مبالغة بنفسها، فإذا زيدت عليها التاء أفادت توكيد المبالغة.

9- تاء النقل : وهي التاء التي تدخل مع ياء مشددة على كلمة لتكوين المصدر الصناعي منها مثل الإنسانية في رأي بعض العلماء.

10- تاء الوحدة : وهي التاء الداخلة على اسم المرة.

أظن أنني لست في حاجة إلى التصريح بعد هذا التنقيب أن التاء (الهاء) ليست خالصة للتأنيث وحده.

صعوبة التفرقة :

ومع ذلك فالتفرقة بين المذكر والمؤنث غير حاسمة ولا شاملة، بسبب الظواهر الآتية :

1- وجود المبهمات. قال المفضل : كل ما كان من الأسماء مفردا : كقولهم : ما عندنا أحد ولا ديار ولا صافر ولا عريب، وكذلك الصفات نحو منهم وغيرهم ومثلهم وأفضلهم وبعضهم. فإن التذكير فيه أكثر كقولك : أفضلهم قام، وبعضهم ذهب، ويجوز فيه التأنيث.

2- وجود كثير من المؤنثات التي لا علامة فيها مثل هند ودار، أي ما سموه بالمؤنث الحقيقي.

3- وجود المذكرين الذين لحقتهم التاء، مثل حمزة وعزت، أي ما سموه بالمؤنث اللفظي. ومنه صيغة فُعْلَة يقال : رجل هُزَأة لمن يكثر السخرية من الناس، ورجل هُزْأة، لمن يكثر الناس السخرية منه.

4- وجود كلمات متحدة في الصورة ومختلفة في الدلالة والجنس، مثل الدرع فهي بمعنى قميص المرأة مذكرة، وبمعنى اللباس الحديدي للرجل في الحرب مؤنثة.

5- اختلاف القبائل فيهما، روى أبو عبيد في الغريب المصنف عن أبي زيد قال : "أهل تهامة يقولون : العُضُد والعُضْد، والعُجُز، والعُجْز، ويؤنثوهما. وتميم تقول العَجْز والعَضْد، ويذكرون ".

6- ويؤدي بنا هذا إلى ما سموه الحمل أو النية أو التقدير، وأباحوا على أساسه التذكير والتأنيث في أمور كثيرة، وخاصة مع مَنْ وما وأيّ وبعض وكل وغير وكلتا، وأمثل لذلك بقول الفراء : إذا كان بعد الهاء [في إنّ] فعل لمذكر لم يجز فيها إلا التذكير، كقولك : إنه قام زيد. وإذا كان بعدها فعل مؤنث جاز فيها التذكير والتأنيث كقولك : إنها قامت هند، وإنه قام هند. وقال الكسائي والبصريون: إذا ذكرت الهاء فهي كناية عن الأمر والشأن، وإذا أنثت فهي كناية عن القصة. وأمثل بقوله تعالى : [فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ] فذكر الفعل لأن الموعظة بتأويل الوعظ.

المطابقة :

القاعدة النظرية العامة في العربية أن تطابق الكلمة مدلولها أو متبوعها تذكيرًا وتأنيثها، ولكن تتخرم هذه القاعدة . عند التطبيق . في أبواب ومواضع كثيرة، منها المطرد ومنها غير المطرد.

1- فيجوز التذكير والتأنيث في فعل الفاعل المؤنث المجازي، يقال : اتسع أو اتسعت الدار. وطبق بعضهم ذلك في الفاعل الضمير العائد على مؤنث مجازي فقال : الأرض اهتز بالأمس، وقالوا : هو شاذ لا يصح محاكاته.

2- ويجوز في المؤنث اللفظي أن يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل، وقد يراعى لفظه فيؤنث، يقال ثلاث أو ثلاثة حمزات، أي رجالا باسم حمزة.

3- ويجوز ذلك في المؤنث المعنوي مثل سعاد، والمؤنث اللفظي المعنوي، والمؤنث التأويلي، والمؤنث الحكمي.

4- ويجوز إن كان الفاعل اسما ظاهرًا مؤنثًا حقيقيا، ولكنه مفصول عن عامله بفاصل، مثل نسّق أو نسقت الزهرَ مهندسةٌ بارعة، ولم يشترط بعضهم الفصل، فقال : جاء فتاة وقيل: هو شاذ؛ أو كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا حقيقيا غير مفصول، ولكن لا يراد به فرد معين، وإنما يراد به الجنس كله ممثلاً في الفاعل، مثل : نعم أو نعمت الأم ترعى أولادها.

5- وإن كان الفاعل ظاهرًا جمع تكسير للإناث أو الذكور، نحو عرف أو عرفت الرجال (أو النساء) طريق الهداية.

وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا يعود إلى هذا الجمع، مثل قام الرجال كلها، وقامت الرجال كلهم.

ويجرى على اسم الجمع واسم الجنس الجمعي المعرب ما جرى على جموع التكثير، فيقال

: قال أو قالت طائفة : لا تساعدوا العدو.

6- طبق بعضهم قواعد جمع التكسير على جموع المذكر السالم والمؤنث السالم.

7- ويجوز الأمران إذا كان الفاعل ضميرًا بارزا منفصلاً فإن الأفصح الشائع في الأساليب العالية عدم تأنيث عامله : ما فاز إلا أنتِ.

8- واسم الجنس المفرد الخالي من التاء يجب تذكير عامله، ولو أريد به مؤنث مثل صاح هدهد.

9- تنطبق هذه القواعد على الوصف أيضًا.

10- ويجوز في ما بين مفرده وجمعه تاء، مثل بطة وبط، وحمامة وحمام.

11- وجود كثير من الصيغ الصرفية التي لا تلحق المؤنث فيها علاقة تأنيث، مثل فَعول متى دلت على الفاعل وفَعِيل متى دلت على المفعول، ومفعل ومفعال ومفعيل وفُعلول وفِعْلِل وفَعْلَل وفُعُل وفُعْل وفِعْل وفَعَلى.

12- الصفات التي تختص بالأنثى مثل حامل ومرضع لا تلحق بها علامة تأنيث.

13- يخلو التعبير من علامة التأنيث في بعض الأبواب النحوية مثل هند أكرم من سعاد في التفضيل، ونِعْم الشريك هند وحبذا هند في التعجب؛ وتصغر هند فتقول هنيدة أو هنيد.

14- وألتقت في آخر الأمر إلى العدد لأن قوانينه تنسف كل ما يقال عن تحيز العربية نسفًا لا يبقى شيئًا، ويلجم كل الألسنة المتطاولة، لأن هذه القوانين تسوي بين الجنسين تسوية تامة، وتعطي كلا منهما ما للآخر، فتوحد ألفاظ العقود (عشرين . ثلاثين ... إلى تسعين) ومئة، وألف ولا تفرق فيها بين مذكر ومؤنث. ثم تؤنث ما بين ثلاثة إلى تسعة (مفردة أو مركبة) إن كان المعدود مذكرًا، وتفعل العكس إن كان المعدود مؤنثًا.

أعتقد إذن أن البحث وضع أيدينا على عدد من الحقائق الراسخة التي لا يمكن الشك أو المراء فيها.

وأول هذه الحقائق أن اللغة العربية شأنها شأن اللغات الراقية توزع كلماتها على المذكر والمؤنث وحدهما، أو عليهما وعلى المحايد (الجامد).

وثانيها أن العربية تلتزم التزامًا صارمًا بالتفرقة بين الأمور المتماثلة أو المتقاربة، التي تشترك في جوانب، وتنفصل من جوانب أخرى.

وثالثها أن التفرقة في العربية لا تقتضي التفضيل ولا التمييز، وإنما كل مبتغاها الفصل فقط.

ورابعها أن المؤنث في العربية لا يقتصر على المرأة وحدها، ولا على المؤنث من عالم الحيوان وحده، بل يتسع ليشمل أشياء كثيرة ليس فيها من الجنس شيء.

وخامسها أن العربية اختارت علامات معينة تلحقها بالكلمات المؤنثة للدلالة على تأنيثها، ولكنها لم تقصر هذه العلامات على الدلالة على المؤنث وحده، بل اتسعت بها للدلالة على وجوه كثيرة، ليس فيها من الجنس شيء.

وسادسها أن العربية ساوت بين المذكر والمؤنث، ولم تمنح أيًا منهما علامة فاصلة، في صيغ وكلمات واستعمالات كثيرة.

وسابعها أن العربية أجازت تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر في صيغ وكلمات واستعمالات كثيرة.

وثامنها أن وجوب الفصل بين الاستخدام اللغوي وتعليقات النحاة، لأنها منبثقة من شخصياتهم ومجتمعاتهم، وجواز اتباع الكلام العربي الموثق، ولو حكم عليه النحاة بمخالفة الأقيسة.

والقول الحق إن التفرقة في هذه القضية تفرقة لغوية، لا تنظر إلى جنس، ولا تحمل تعصبًا ما على هذا أو ذاك ممن فرقت بينها أو بينهم.